



## التقرير الشهري للسوق الكويتي مارس 2021

## ملخص التداول خلال شهر مارس 2021

أقل المؤشر العام عند 5,775.9 نقطة مرتفعا بنسبة 2.24% منذ بداية الشهر، وبلغ المؤشر الرئيسي 4,687.2 نقطة مرتفعا بنسبة 0.79% منذ بداية الشهر، كما بلغ المؤشر الأول 6,324.4 نقطة مرتفعا بنسبة 2.71% منذ بداية الشهر.

\* بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية الشهر 56.33 مليار د.ك مرتفعا بنسبة 1.55% منذ بداية الشهر.

\* بلغت الكمية المتداولة للشهر 4.72 مليار سهم منخفضة بنسبة (21.90%) عن الشهر السابق.

\* بلغت القيمة المتداولة للشهر 907.12 مليون د.ك منخفضة بنسبة 8.67% عن الشهر السابق.

\* بلغ عدد الصفقات للشهر 206,689 صفقة منخفضة بنسبة 1.54% عن الشهر السابق.

\* حقق سهم (الديره) أعلى ارتفاعا منذ بداية الشهر بنسبة بلغت 275.35% فيما شهد سهم (ياكو) أعلى انخفاضا بنسبة بلغت (91.76%) منذ بداية الشهر.

\* حقق مؤشر السوق السعودي أعلى ارتفاعا للشهر الثاني علي التوالي بين الاسواق الخليجية بنسبة بلغت 8.34% منذ بداية الشهر، فيما شهد مؤشر السوق البحري أعلى انخفاضا بنسبة بلغت (0.57%) منذ بداية الشهر.

### الأداء

منذ بداية السنة	شهري	31-Mar-2021	28-Feb-2021	31-Dec-2020	البيان
4.14%	2.24%	5,775.9	5,649.2	5,546.0	المؤشر العام (ع.س)
2.96%	0.79%	4,687.2	4,650.5	4,552.4	المؤشر الرئيسي (ع.س)
4.52%	2.71%	6,324.4	6,157.5	6,051.1	المؤشر الأول (ع.س)
5.14%	1.12%	4,874.5	4,820.8	4,636.4	المؤشر الرئيسي 50 ع.س)
5.70%	3.49%	130.3	125.9	123.3	S&P التقليدي (ع.س)
7.70%	4.06%	132.8	127.6	123.3	S&P اسلامي 25 (ع.س)
3.56%	1.55%	33.56	33.05	32.41	القيمة السوقية (مليار د.ك)

## إيرادات الكويت المتوقعة خلال 2021-2022

### 3.8% الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية للكويت في 2021/2022

للعام الثامن على التوالي تتجه الكويت لتحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة لعام 2021/2022 تعتمد الكويت بشكل رئيسي في إيراداتها على النفط حيث يشكل حوالي 90% تقريبا من الإيرادات في حين تشكل الرواتب حوالي 72% من النفقات وفي حين ارتفعت النفقات ( الرواتب / الإعانات ) بشكل مستمر بنسبة 6% سنويا منذ عام 2016/2017 الا ان ذلك لم يقابله ارتفاع في أسعار النفط بل بالعكس قد انخفض سعر النفط حتى وصل الى اقل من 20 دولار للبرميل خلال عام 2020 متأثرا بجائحة كورونا واغلاق الأنشطة .

**نقطة التعادل:** من المتوقع ان تكون نقطة التعادل (الإيرادات / النفقات) حوالي 90 دولار للبرميل في حين حددت الموازنة متوسط السعر المتوقع خلال نفس الفترة عند 45 دولار للبرميل؟

### هل هناك حل / حلول؟

- هناك العديد من المقترحات لعل أهمها وأكثرها فاعلية هو تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي ويكاد ان يكون الوحيد في إيرادات الكويت فقد اتجهت معظم الدول النفطية (الخليجية ) الى تنوع مصادر الدخل حيث سبقت

الامارات الجميع في ذلك وتتجه المملكة العربية السعودية الى الاتجاه ذاته منذ سنوات الا ان الكويت (للأسف) لم تحتل المرتبة التي تستحقها حيث كانت السباقه تاريخيا في جميع المجالات

.... علاوة على ذلك يجب ان يكون هناك خطه واضحة للتعاون بين القطاعين العام

والخاص حيث ان اشراك القطاع الخاص سيؤدي الى انتعاش الاقتصاد الكويتي ولدى الكويت كفاءات مميزه تلجأ أحيانا للهجرة للخارج وتنفيذ مشروعاتها و افكارها هناك.

- وللعلم الامر لا يحتاج الا الاطلاع على نماذج عالميه و إقليمية وتطبيق بعض النظريات الاقتصادية (بما يتناسب مع وضع الكويت) مثال نظرية ادم سميث الذي يؤمن بان تقدم الدول يكمن في مبدأ التخصص وتقسيم العمل وعدم هيمنة الدولة على كافة المجالات .

## ● مراجعة جديدة لفوتسي لبورصة الكويت

زيادة اوزان كل من القرين للبتروكيماويات – والبنك الأهلي المتحد – اجيليتي – بنك الخليج  
وتخفيض كل من الوطني – بيت التمويل .

● إمكانية ترقية سوق الكويت الى الأسواق المتقدمة الناشئة بعد استيفاء متطلبات الترقية  
والتي من أهمها منظومة الطرف المقابل المركزي (CCP- Counter Related party) والذي  
من المتوقع عمل اختبارات عليه في يونيو 2021 .

● ولا شك ان ذلك سيؤدي الى مزيد من التدفقات الأجنبية علاوة على انه سيدفع السوق لان  
يكون سوقا محترفا ( يغلب عليه التداول المؤسسي المنظم ) علاوة على زيادة ثقة المستثمرين  
ببورصة الكويت بعد قطعها عدة مراحل من تطوير البنية التحتية للسوق واستمرارها في  
طرح عدة منتجات جديدة لجذب المستثمرين مثل ( المارجن / الاوبشن / المشتقات المالية ).

## • اهم قرارات هيئة أسواق المال خلال الشهر

- تمديد فترة الإفصاح عن البيانات المالية الربع سنوية شهرا (تنتهي في 30 ابريل 2021) وذلك بناء على طلب من مكاتب التدقيق بسبب عدم تمكنهم من الانتهاء من فحص البيانات المالية للشركات المدرجة بسبب الحظر الجزئي وضيق الوقت.
  - الغاء ترخيص كل الأنشطة المالية لشركة المدينة للتمويل والاستثمار وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم ووقف الشركة عن التداول واحالتها الى وحدة التحريات المالية وذلك في ضوء قانون رقم 106 لسنة 2013 والخاص في غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعد رصد الهيئة لعدة مخالفات بحق الشركة بهذا الخصوص .
  - امهال شركة عربي القابضة 3 أشهر قبل الغاء ادراجها في بورصة الكويت ما لن تتخذ الشركة التدابير اللازمة لإعادة أسهمها للتداول خلال 3 اشهر من تاريخ اخطارها بهذا القرار مع تزويد الهيئة بمسودة افصاح في بورصة الكويت بشكل سليم.
- ولاشك ان هذه القرارات وغيرها تدعم وتؤسس للشفافية التي من شأنها زيادة ثقة المستثمرين محليا وخارجيا ونحن نشد على ايدي الهيئة للسعي نحو مزيدا من الاحترافية التي ننشدها جميعا .

## ● اخبار خليجية:

### - السعودية والخصخصة

- تسعى المملكة العربية السعودية الى زيادة مساهمة القطاع الخاص من 40% الى 65 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- حيث أصدر مجلس الوزراء السعودي برئاسة الملك سلمان قرارا بنظام تخصيص يستهدف اتاحة 16 قطاعا حكوميا امام القطاع الخاص المحلي والخارجي وذلك بما يتناسب مع رؤية المملكة 2030 وتحسين ميزان المدفوعات.
- ونأمل ان تسير الكويت نحو مسارا مشابها لما قامت به دولة الامارات والمملكة العربية السعودية وتفسح المجال امام القطاع الخاص لمشاركة القطاع العام في إدارة بعض القطاعات بما يحقق الانتعاش الاقتصادي في الكويت.